

وحاشه على ذلك ثم ظهر المبيع على المشتري المبيع على الوكيل فان باخذ
التمن من الوكيل ثم يرجع الوكيل على الموكل وان لم يظهر للمبيع عيب بل
استحققت حتى والمسئلة بحالها فلذا الجواب والافرق بين السلطين
الوكيل بالمبيع اذا باع والموكل حاضر يكون العهدة على الوكيل وعلى الموكل
قال العهدة على من اضمنه التمن لا على من باع العقد مسكرا افاد وهو
الصحيح من الافاق ويل فان القاضي الامام شيخ الاسلام ابا المعالي ذكر
في محققه ان العهدة على الموكل لانه اذا كان حاضرا كان كالمبايع بنفسه
فعليه العهدة وذكر في الفتاوى الصوري ان العهدة على الوكيل لان فيما
على الوكيل العهدة حفرة الموكل وغيبته سواء ولو بالعمدة ما ذكرنا
اولا قال جمال الدين صدر البرزنجي ان لا يخرج من بيننا باو الابل
لا التعازي والضيافات وزيارة الاقارب ولا يتابع الرجال في بيوتها
ولا تعاملهم اما خروجها ليلها الى الحمام الخاص والسخري لم خدمها في بيوتها
فان لا يعتبر لان ذلك مما لا بعد من العهدة الا جانب واذا كانت بمن الثانية
صارت هي والمرضة سواء **الباب الثالث** رجل اراد ان يعقب عن بيوتها
فطلبت منه امراته ان يوكل رجلا بطلاقها ان لم يجز الكذا ففعلت له
الوكيل فانه يعزل وهذا بخلاف التوكيل بالخصومة يطلب الخصم
وتسليط المزمع على بيع الرهن حيث لا يملك عزله لان جواب الخصم

عنه

نحوه

سنتي

سنتي عليه وقضاء الدين كذا فاذا اثبت الانسان حقا مستحقا بطلبه لم
يملك ابطاله واما الطلاق فغير مستحق عليه فلم يحق المرأة طلب التوكيل
بقاؤه هذا الجواب حفظ عن السيد الامام ابن شجاع مكره اذ كره موطن الافاق
وان ذكر في بعض المواضع كثره الطيوي وقتا وفي الفضل اختلافاً في المشايخ
رجل لم يزل في معارفه الرجل اذ سبأ له وطالبه بدينه فاذا قبضت الكل
اخذت عشرة دراهم من جملة تلك الدراهم ففعلت بحسب له اجر المنزل واشترط
العشرة مما يقبض شرط فاسد لانه في معنى فغير الطمان فان قيل ليس
ان الدراهم والدراية لا يتعين في سقوط المعاضات فلماذا لا يجعل هذا
كاشرة اذ العشرة المطلقة قلنا بل لا يتعين لكن يتعلق بما علق ويقيد
بما قيد واذا قيد لم يمكن ان يجعل مطلقا وباعتبار التعبد بوجوب القضاة
الباب الرابع رجل قال للاخر وكلت بك كذا على اني متى عزلتك فانت وكيلي
فذلك لا يعزل بهذا الطريق لانه يصير وكيلك عند كل عزل فاما هذا
وكيلك بعد العزل الاول ثم بعد العزل الثاني لم يبر وكيلك لان كلمة متى
ليست للتكرار مكره اذ كره وهو الصحيح وسكت عن طريق العزل فيما اذا
قال كل على عزلتك فانت وكيلي قال القاضي الامام ابو العلاء الساعدي
الوجه في ان يقول عزلتك عن من العكالة وعن كل وكالة يتجدد
بعد ذلك وهو المسئلة على الاستقصاء مع وجوب الاستنباط والافاق

وبل